الجمعية العامة للدول الأطراف في اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي

الدورة الثانية

باريس، مقر اليونسكو

١٦–١٩ حزيران/يونيو ٢٠٠٨

التقرير الشفهي

للسيد فرانشيسكو خافيير لوبيز موراليس

المكسيك

باريس، ١٩ حزيران/يونيو ٢٠٠٨

السيد رئيس الجمعية العامة،
السيدة فرانسواز ريفيير، مساعدة المدير العام لليونسكو لقطاع الثقافة
المندوبون الكرام،
السيدات والسادة،

أود في البداية الإعراب عن شكري لكافة الدول الأطراف في اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي على تشريفها المكسيك وعلى الثقة التي منحتني إياها شخصياً إذ عينتني مقرراً لهذه الدورة الثانية للجمعية العامة.

ويتمثل التفويض الهام المسند إلي في موافاتكم بتقرير يتسم بأكبر قدر ممكن من الأمانة والموضوعية بشأن مضمون وإدارة مناقشات هذه الدورة. ونظراً لصعوبة هذه المهمة فإني ألتمس منكم العذر على العيوب والثغرات التي قد تبدو لكم.

ولا بد لي من الإشارة إلى أن هذا التقرير يلخص المناقشات ويُبرز الشواغل الرئيسية التي جرى الإعراب عنها خلال الأيام الأربعة لهذه الدورة. ولا بد لي أيضاً من التشديد على الجودة التي تميزت بها المناقشات بفضل المساهمة القيّمة والالتزام البنّاء من قِبل جميع المشاركين الذين أبدوا فهماً ممتازاً لمختلف القضايا المتعلقة بصون التراث الثقافي غير المادي.

وتجدر الإشادة في هذا الصدد بوجه خاص برئيس الجمعية السيد شريف خزندار لتوجيهه الرائع لأعمال الدورة. فقد أتاح حس المسؤولية الذي يتمتع به، والمقترن بالمثابرة واللباقة، التوصل إلى اتفاق بشأن جميع بنود جدول الأعمال، ولا سيما البند الأكثر حساسية المتعلق بتوزيع المقاعد في اللجنة من أجل تجديد نصف أعضائها.

وأُعرب عن خالص امتناني للمدير العام على دعمه المتواصل للاتفاقية وهيئاتها التنظيمية، وأود الإعراب أيضاً عن خالص الشكر للأمانة وعلى رأسها السيدة فرانسواز ريفيير التي بذلت قصارى جهدها للاضطلاع بكل ما يلزم لإنجاح هذه الدورة بالتعاون مع أمين الجمعية السيد ريكس سميتس وفريقه.

وإني لأود أيضاً الإعراب بوجه خاص عن امتناني للعمل الشاق والشائك الذي اضطلعت به اللجنة الدولية الحكومية التي قامت إبان دوراتها الخمس – لا الأربع إذ تسنى لها عقد دورة استثنائية ثالثة يوم الثلاثاء الماضي – بإعداد كل الوثائق اللازمة لتسيير أعمال هذه الجمعية بسلاسة وإتاحة تنفيذ الاتفاقية على الصعيد الدولي في هذه المدة الزمنية القصيرة.

وأُعرب أيضاً عن خالص الشكر لجميع الوفود التي أبدت حساً قوياً بالمسؤولية طوال أعمال الدورة، مؤكدة بذلك التزامها المتواصل والراسخ بصون التراث الحي.

ولا أنسى بالطبع العمل الممتاز الذي اضطلع به مستشارنا القانوني، السيد الزين من خلال توجيهاته الحصيفة للغاية. ولا أنسى شكر المترجمين الفوريين الذين ساعدونا بعملهم – الذي ربما يكون مرهقاً

وحساساً غالباً – مرة أخرى في التغلب على صعوبات الترجمة الملازمة لأي اجتماع دولي حكومي كاجتماعنا هذا.

لقد افتُتحت الدورة العادية الثانية للجمعية العامة في ١٦ حزيران/يونيو ٢٠٠٨ بحفل رسمي ترأّسه كل من السيد كويشيرو ماتسورا، المدير العام لليونسكو، الذي أثنى على سرعة وفعالية عمل اللجنة طوال العامين الماضيين، وسعادة السيد محمد بجاوي، رئيس الدورة الأولى للجمعية العامة.

وأعرب ضيوف الشرف خلال مراسم الافتتاح عن دعمهم للجهود التي تبذلها الدول الأطراف وهنأوا اللجنة على السرعة التي أبدتها في تنظيم عملية إعداد الوثائق اللازمة لتنفيذ الاتفاقية على الصعيد الدولي. وفضلاً عن السيد ماتسورا والسيد بجاوي، ألقى كل من الشخصين التاليين كلمة أمام الجمعية:

- سعادة السيد أولابيي بابالولا جوزيف ياي، رئيس المجلس التنفيذي لليونسكو، الذي أشاد بقيام ٩٥ دولة من جميع مناطق العالم بتصديق الاتفاقية؛
- وسعادة السيد عثمان فاروق لوغوغلو، رئيس اللجنة الدولية الحكومية لصون التراث الثقافي غير المادي، الذي أعلن أن الدورة المقبلة للّجنة ستُعقد في اسطنبول في الفترة من ٤ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

واختُتمت مراسم الافتتاح بكلمة رئيسية ألقاها السيد بجاوي، الأب الروحي للاتفاقية وأول رئيس للجمعية العامة.

وقامت الجمعية العامة خلال الجلسة الصباحية التي عُقدت في ١٦ حزيران/يونيو بانتخاب أعضاء مكتب الجمعية بالإجماع والتزكية في جو ساده الهدوء والشعور العميق بالمسؤولية لدى المجموعات الانتخابية للدول الأطراف وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في النظام الداخلي.

فانتُخب السيد شريف خزندار (فرنسا، المجموعة الأولى) رئيساً للدورة الثانية، وانتُخبت الجزائر (المجموعة الخامسة (ب)) وبلغاريا (المجموعة الثانية) والهند (المجموعة الرابعة) والسنغال (المجموعة الخامسة (أ)) نواباً للرئيس، وانتُخبت أنا شخصياً، فرانشيسكو لوبيز موراليس من المكسيك (المجموعة الثالثة) مقرراً.

وأعرب السيد شريف خزندار عقب تعيينه، باسمه وبالنيابة عن أعضاء المكتب، عن امتنانه للدول الأطراف على الثقة التي منحتهم إياها بانتخابهم لعضوية المكتب. ودعا المشاركين إلى الشروع في نقاش مثمر يمكن استخدام أفضل الاقتراحات التي تُطرح خلاله من أجل التطبيق الفعلي والفعال للاتفاقية.

وتناولت العديد من الدول الأطراف الكلمة لتهنئة الرئيس والتشديد على أهمية صون التراث الثقافي غير المادي وعلى مسؤولية الهيئات النظامية للاتفاقية وكذلك اليونسكو في تعزيز الوعي بالمخاطر الناجمة عن الضياع التدريجي لتراثنا الثقافي غير المادي الذي يُعد بوتقة للتنوع الثقافي وعنصراً أساسياً في هويتنا.

وقررت الجمعية إضافة البنود التالية إلى جدول الأعمال:

- اختيار شعار للاتفاقية،
- مراجعة النظام الداخلي وإمكانية تعديله،
- متابعة القرار 1.EXT.GA 3 الذي اعتمدته الجمعية بشأن إمكانية وضع حد أقصى يبلغ خمسة مقاعد في اللجنة لكل مجموعة انتخابية.

واعتُمد جدول الأعمال بنسخته المعدلة المشتملة على البنود الإضافية المذكورة.

واسمحوا لي الآن بتناول البند ٤ من جدول الأعمال، وهو البند الخاص بتقرير اللجنة المرفوع إلى الجمعية العامة والذي قدمه رئيس اللجنة السيد فاروق لوغوغلو تقديماً يتسم بقدر كبير من الوضوح والدقة. فبعد الإعراب عن الشكر لرؤساء اللجنة الأربعة على العمل الجيد الذي اضطلعوا به خلال العامين الماضيين، أقرّت الجمعية العامة بالإجماع التقرير المذكور الذي سيُحال بالتالي إلى المؤتمر العام لليونسكو وفقاً لما تنص عليه المادة ٣٤ من الاتفاقية.

وسأنتقل الآن إلى بند قد يكون أحد أهم بنود جدول الأعمال، وهو البند الخاص بمشروع التوجيهات التنفيذية لتطبيق المعاهدة. فقد طلبت الجمعية العامة إبان دورتها الأولى من اللجنة، كما تعلمون، القيام بأمور من بينها تقديم التوجيهات التنفيذية اللازمة للتنفيذ الفوري للاتفاقية إلى الجمعية بغرض إقرارها. ويتضمن المشروع الذي اقترحته اللجنة أربعة فصول تتناول على التوالي ما يلي: (١) صون التراث غير المادي مع الإدراج في القوائم وانتقاء البرامج وإدراج عناصر التراث التي أُعلن أنها من الروائع في القائمة التمثيلية، (٢) المسائل المتعلقة بصندوق التراث الثقافي غير المادي والمساعدة الدولية، (٣) مشاركة المجتمعات المحلية وكذلك المنظمات غير الحكومية وغيرها من المؤسسات والخبراء في تنفيذ الاتفاقية، (٤) التوجيهات الخاصة بتقديم التقارير.

ولما كانت الوثيقة الخاصة بالمشروع المذكور معروفة حق المعرفة وكانت الجمعية قد ناقشتها طوال يومين، فاسمحوا لي بأن أتناول في هذا التقرير الفصلين الأول والثالث فقط نظراً لإقرار الجمعية للفصلين الآخرين بعد إدخال ما يسعنا اعتباره تعديلات طفيفة عليها. وتتمثل القضيتان الشائكتان اللتان تمت تسويتهما في موافقة الدول الأطراف في الاتفاقية، في الحالات العاجلة للغاية، على إدراج عنصر من تراثها غير المادي في قائمة الصون العاجل، والتمييز بين مشاركة مختلف الكيانات في تنفيذ الاتفاقية وفقاً لما تنص عليه المادتان ٨ و ٩ من الاتفاقية. وناقشت اللجنة باستفاضة سلسلة من التعديلات المكتوبة التي اقترحها وفد سانت لوسيا بشأن هاتين المسألتين.

وسعياً إلى توضيح المسألة الأولى، شدد أعضاء اللجنة على ضرورة الفصل بين القائمتين المذكورتين في الاتفاقية وفهم أن حالات الإدراج في قائمة الصون العاجل بدون طلب صريح من الدولة المعنية نجمت عن أوضاع استثنائية ربما حالت دون تمكن الدولة الطرف من تقديم هذا الطلب بنفسها. وفي ظل هذه الأوضاع، التي ترى اللجنة أنها تندرج في إطار ما تنص عليه الفقرة ٣ من المادة ١٧ من الاتفاقية، تستطيع اللجنة

إدراج عناصر معينة في القائمة المذكورة بالتشاور مع الدولة المعنية وبموجب معايير موضوعية قدر المستطاع وفقاً لما تنص عليه الاتفاقية بشأن إدراج التراث الثقافي غير المادي في قائمة الصون العاجل. وتوصلت الجمعية إلى توافق في الآراء بشأن هذا الموضوع، وعدلت الفقرات المتعلقة به لتنص على تقديم طلب الإدراج وفقاً للمعيار U6 الذي يستلزم التشاور مع الدولة الطرف، ويُجيز للدولة الطرف نفسها أو لدول أطراف أخرى أو للمجتمع المحلي المعني أو لمنظمة استشارية تقديم طلب الإدراج إلى اللجنة.

وتمثلت المسألة الثانية التي أثارت نقاشاً طويلاً وبنّاءً في التمييز بين درجة مشاركة المجتمعات المحلية والمجموعات والأفراد والخبراء ومراكز الخبرة ومعاهد البحوث والمنظمات غير الحكومية في تنفيذ الاتفاقية. فأبرز النقاش أهمية دور المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية وكذلك الكيانات الأخرى التي ذكرتها آنفاً، وميّزت الجمعية بوضوح بين وظائف كل من الكيانات المذكورة استناداً إلى ما إذا كانت تمارس نشاطها على الصعيد الوطني أو الدولي.

وقررت الجمعية تشكيل فريق عمل يضم ممثلين اثنين لكل مجموعة انتخابية بغرض تيسير النقاش، فناقش هذا الفريق كلاً من التعديلات المقترحة على حدة وقدم اقتراحاً مشتركاً إلى الجلسة العامة. وجاء في الاقتراح، بعد دراسته وتعديله وإقراره بصورة نهائية، أن الجمعية تعترف بأهمية مشاركة المجتمعات المحلية والمجموعات، والأفراد حيثما أمكن ذلك، وكذلك الخبراء ومراكز الخبرة ومعاهد البحوث في تنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني، وتعمل على تعزيز هذه المشاركة. وأكد هذا الاقتراح مجدداً أنه يحق للجنة بموجب الفقرة ٤ من المادة ٨ من الاتفاقية دعوة جميع الكيانات المذكورة إلى اجتماعاتها بغرض استشارتها في مسائل معينة.

وفيما يتعلق بمشاركة المنظمات غير الحكومية، يميّز اقتراح فريق العمل، بصيغته المعدلة التي أُقرّت في الجلسة العامة، بين أهمية مشاركة المنظمات غير الحكومية في تطبيق الاتفاقية على الصعيد الوطني، وفقاً لما تنص عليه المادة ١١(ب) من الاتفاقية، والوظائف الاستشارية والتقييمية لهذه المنظمات التي اعتمدتها الجمعية وفقاً لما تقتضيه الفقرة ١ من المادة ٩ من الاتفاقية.

وبعد تأكيد إعداد اللجنة للفقرات المتعلقة بإدراج الروائع في القائمة التمثيلية للاتفاقية بعناية فائقة تحت إشراف وتوجيه المستشار القانوني الذي أكد متانة النص من وجهة النظر القانونية، وبعد إدخال التعديلات المذكورة آنفاً وتصويب الفقرات الأخرى في الفصل الرابع تصويباً طفيفاً، أقرت الجمعية بالتزكية التوجيهات التنفيذية لتطبيق الاتفاقية في جو مفعم بالحماس.

ويجب ألاّ أنسى في هذا الصدد الإشارة بإيجاز شديد إلى المعلومات الصادرة عن الأمانة بشأن استمارات الإدراج في القوائم التي تنتظرونها بفارغ الصبر، وتفيد هذه المعلومات بأنه سيجري توفير هذه الاستمارات في غضون أسبوع واحد تقريباً. وأود أيضاً تذكيركم بالاقتراح المفيد الذي قدمته الأمانة لإرجاء الموعد النهائي لتقديم الترشيحات الأولية كما يلي: من ٣١ تموز/يوليو إلى ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ لتقديم طلبات المساعدة التحضيرية فيما يتعلق باقتراحات الإدراج في قائمة الصون العاجل، ومن ٣١ آب/أغسطس إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ لتقديم اقتراحات الإدراج في القائمة التمثيلية. ولما كان التمديد المقترح كافياً بطبيعة الحال، فقد حظي هذا الاقتراح بالقبول بدون أي اعتراض.

وأود في نهاية المطاف الإشارة إلى ما ذكّرنا به السيد لوغوغلو في كلمته الافتتاحية، وهو أن التوجيهات التنفيذية قابلة للتعديل. ولذلك نأمل أن نتمكن في المستقبل من تعزيزها واستيفائها بفضل الخبرة التي نكتسبها. وسيقدم المدير العام قريباً مجلداً جامعاً لجميع النصوص اللازمة لتطبيق الاتفاقية.

وبعد تزويدكم بهذه التفاصيل والتحدث آنفاً عن وظيفة المنظمات غير الحكومية التي ستعتمدها الجمعية، أود تخصيص برهة قصيرة من وقت هذا التقرير للبند ٦ من جدول الأعمال، وهو البند المتعلق بتقديم المساعدة الاستشارية إلى اللجنة. فقد طلبت الجمعية العامة من اللجنة، كما يذكر الكثيرون منكم، موافاتها إبان هذه الدورة الثانية باقتراح بشأن اعتماد منظمات يسعها الاضطلاع بالوظائف الاستشارية المشار إليها في المادة ٩ من الاتفاقية. ولأسباب متنوعة، لم تتمكن اللجنة حتى الآن من إعداد قائمة بالمنظمات التي يمكن للجمعية اعتمادها، ولذلك اقترحت اللجنة في مشروع قرار إمكانية اللجوء إلى تدابير استثنائية تتمثل في منحها إذناً بالانتفاع بالخدمات الاستشارية لأي منظمة غير حكومية توصي باعتمادها في الفترة السابقة للدورة الثالثة للجمعية. وقد تكرمت الجمعية بالموافقة على هذا الاقتراح، ولكنها طالبت اللجنة بإيلاء العناية الواجبة لمبدأ التمثيل الجغرافي المنصف لدى اختيارها للمنظمات، طبقاً لما يرد في الفقرة ٩٠ من التوجيهات التنفيذية. وفضلاً عن ذلك، طلبت الجمعية من المدير العام اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لنشر المعلومات المتعلقة بمعايير وأساليب وإجراءات اعتماد المنظمات الراغبة في ذلك وفقاً للمادة ٩ من الاتفاقية وتوزيع هذه المعلومات على نطاق واسع. واسمحوا لي أيضا بتذكيركم بالدعوة الموجهة إليكم لإرسال أسماء المنظمات التي يمكن اعتمادها في موعد لا يتجاوز ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

ويتعلق البندان اللاحقان من جدول الأعمال بالمسائل الاقتصادية. وقد قررت الجمعية تحديد النسبة المئوية الموحدة المشار إليها في الفقرة ١ من المادة ٢٦ من الاتفاقية بمقدار ١٪ من اشتراك كل من الدول الأطرف في الميزانية العادية لليونسكو لمدة زمنية غير محددة، علماً بأنه يمكن للجمعية إعادة النظر في هذه النسبة وفق ما تراه مناسباً. وأقرت الجمعية أيضاً، في إطار البند ٨ من جدول الأعمال، مشروع خطة استخدام موارد الصندوق بدون تعديل.

وقررت الجمعية دراسة التعديل المقترح للنظام الداخلي قبل النظر في البند ٩ من جدول الأعمال، نظراً لتقديم هذا التعديل كبند جديد من جدول الأعمال. وقررت الجمعية إقرار مادة جديدة تتيح وقف العمل بمادة واحدة أو أكثر من نظامها الداخلي.

وبعيداً عن المسائل القانونية، شرعت الجمعية في النظر في موضوع أكثر إمتاعاً ولكنه ذو أهمية حاسمة في مجال التعريف بالاتفاقية، ألا وهو اختيار شعار للاتفاقية. فقد قررت اللجنة إبان دورتها التي عُقدت في شينغدو تنظيم مسابقة تنافسية على الصعيد الدولي لتصميم شعار يجسد أهداف الاتفاقية على أفضل وجه. وقد لاقت هذه المبادرة نجاحاً باهراً، إذ تلقت الأمانة ١٢٩٧ مشاركة قام بدراستها فريق انتقاء تابع للجنة واختار منها في نهاية المطاف قائمة صغيرة تضم سبعة تصاميم. وعقدت اللجنة دورة استثنائية قصيرة جداً ومثمرة للغاية في الوقت ذاته، وتمخضت هذه الدورة عن قرار يقضي بعرض التصاميم السبعة المنتقاة على الجمعية لكي تختار أحدها. وأفضت عملية انتقاء أولية إلى الإبقاء على ثلاثة تصاميم فقط من التصاميم المقدمة بغرض النظر فيها. واختارت الجمعية عبر عملية اقتراع ثانية الشعار الذي صممه المواطن الكرواتي السيد دراغوتين دادو كوفاشيفيش كشعار لصون التراث غير المادي في جميع أرجاء العالم. ومع ذلك سيبقى

استخدام الشعار محدوداً في الوقت الراهن، وذلك حتى تقترح اللجنة على الجمعية مجموعة المعايير المتعلقة باستخدامه ونشره. وستُدرج هذه المعايير في التوجيهات التنفيذية الخاصة بتطبيق الاتفاقية. وريثما يتم ذلك، ستُجيز الجمعية بصورة استثنائية استخدام الشعار استخداماً محدوداً يقتصر على الجمعية ذاتها وعلى اللجنة والمدير العام لتمكيننا من تعزيز التعريف بعمل الهيئات النظامية للاتفاقية اعتباراً من الأسبوع المقبل.

وقبل الانتقال إلى البند الحاسم للدورة، وهو البند المتعلق كما تعلمون بانتخاب الأعضاء الجدد في اللجنة، قررت الجمعية أن تدرس أولاً إمكانية وضع حد أقصى لعدد مقاعد اللجنة لكل مجموعة انتخابية خلال دورتها المقبلة. ويماثل هذا القرار ذلك الذي اتخذته خلال دورتها الاستثنائية الأولى ولكنه ينص مع ذلك على أنه إذا تعين اتخاذ قرار بشأن هذه المسألة فإن الأغلبية اللازمة لاعتماده ستكون الأغلبية البسيطة لا أغلبية الثلثين. وسيُدرج هذا البند في جدول أعمال الدورة المقبلة تماماً قبل البند الخاص بالانتخابات.

وبعد وقف العمل بالمادة ١٤ من النظام الداخلي باعتباره شرطاً أساسياً لا بد من توافره لإجراء الانتخابات، انتقلت الجمعية إلى مناقشة تخصيص المقعد الثاني عشر في اللجنة. وعقب مناقشات محتدمة، اقترحت المجموعة الخامسة (أ) حلاً توفيقياً مع المجموعة الرابعة يجري بمقتضاه تخصيص المقعد خلال هذه الانتخابات للمجموعة الخامسة (أ). وسيُرسل هذا الاقتراح بصيغته المكتوبة، وسيُحال إلى المستشار القانوني لليونسكو بغرض إدراجه في المحاضر.

وبعد سحب مصر لترشيحها عن المجموعة الخامسة (ب)، أصبح عدد المقاعد مساوياً لعدد المرشحين في أربع مجموعات من المجموعات الانتخابية. فاقتصرت عملية الانتخاب الرامية إلى تجديد نصف أعضاء اللجنة بالتالي على المجموعتين الأولى والثانية. وتبين لنا بعد برهة وجيزة وانتظار عصيب أنه قد تم انتخاب الدول التالية:

المجموعة الأولى: إيطاليا وقبرص
المجموعة الثانية: كرواتيا
المجموعة الثالثة: كوبا وباراغواي وفنزويلا
المجموعة الرابعة: جمهورية كوريا
المجموعة الخامسة (أ): كينيا والنيجر وزمبابوي
المجموعة الخامسة (ب): الأردن وعُمان.

وأود قبل الختام التذكير بالحِكمة الرائعة التي ذكرها السيد بجاوي في بداية هذه الدورة الشائكة والمثمرة للغاية في الوقت ذاته، إذ قال ما يلي: "عندما تحين لحظة الوداع لا شيء أبلغ من الصمت. وهذا ما يتفق عليه الجميع منذ الأزل. فالصمت أبلغ وأقدر على إيصال المشاعر لحظة الرحيل".

وأود اختتام تقريري باقتباس من كلام شاعرٍ آخر من الشعراء البارزين، وهو شاعر يشرفني أن أكون أحد أبناء بلده، ألا وهو أوكتافيو باز، الذي يذكّرنا بأن "كل الثقافات تنشأ عن التمازج والتصادف والتصادم بينما تندثر الحضارات بسبب الانعزال". وبهذه الكلمات أودعكم وكلي أمل بأن نلتقي جميعاً من جديد في اسطنبول في تشرين الثاني/نوفمبر.